

Distr.: General
18 October 2024
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، 20-31 كانون الثاني/يناير 2025

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

السلفادور

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

- 1- تقدم السلفادور تقريرها الوطني في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، وتصل فيه الإنجازات الرئيسية المحرزة في تنفيذ التوصيات التي قُدمت إليها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض، وكذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- 2- ويشكل هذا التقرير ثمرة مشاورة واسعة النطاق نسقتها وزارة الشؤون الخارجية وشاركت فيها رئاسة الجمهورية من خلال أماناتها؛ ومحكمة العدل العليا؛ والنيابة العامة للجمهورية؛ ومكتب المدعي العام للجمهورية؛ والمجلس الوطني للقضاء؛ والوحدة التقنية التنفيذية لقطاع العدل؛ ووزارة العدل والأمن العام؛ ووزارة الأشغال العامة والنقل؛ ووزارة الإسكان؛ ووزارة العمل والضمان الاجتماعي؛ ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا؛ ووزارة الثقافة؛ ووزارة البيئة والموارد الطبيعية؛ ووزارة الداخلية والتنمية الإقليمية؛ ووزارة التنمية المحلية؛ ووزارة الدفاع الوطني؛ والشرطة المدنية الوطنية؛ والمديرية العامة لشؤون الهجرة والأجانب؛ ومديرية إعادة بناء النسيج الاجتماعي؛ والأكاديمية الوطنية للأمن العام؛ والصندوق الاجتماعي للإسكان؛ والصندوق الوطني للسكن الاجتماعي؛ والمعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة؛ والمجلس الوطني لقضايا الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة؛ والمعهد السلفادوري لإعادة التأهيل الشامل؛ والسجل الوطني للأشخاص الطبيعيين؛ والهيئة السلفادورية للمياه؛ والمجلس الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ واللجنة الوطنية للبحث عن الأطفال المختفين خلال النزاع المسلح الداخلي؛ واللجنة الوطنية للبحث عن المختفين في سياق النزاع المسلح في السلفادور؛ ومديرية الإدماج؛ والهيئة العامة للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 3- وشملت عملية إعداد التقرير مشاورة مع المجتمع المدني، أُجريت مع جملة فئات منها النساء والأطفال وأفراد الشعوب الأصلية وكبار السن وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح، من أجل تحديد التحديات التي لا تزال قائمة في تنفيذ التوصيات التي تلقاها البلد خلال الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، ووضع قاعدة للأولويات الوطنية التي ستسترشد بها الدولة في الالتزامات التي ستقطعها على نفسها خلال هذه الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.
- 4- وتلقت السلفادور المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إجراء المشاورات المشتركة بين المؤسسات ومع المجتمع المدني.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وأوجه التقدم الأخرى

ألف- الإطار القانوني والسياسة العامة

- 5- من أجل مواءمة الإطار القانوني المحلي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، اعتمدت القوانين التالية: قانون الإدارة الشاملة للنفايات وتشجيع إعادة التدوير (2019)؛ وقانون النظام الوطني لثقافة الإدماج (2019)؛ والقانون العام السلفادوري للرياضة (2019)؛ وقانون التجارة الإلكترونية (2019)؛ وقانون تشجيع التبرع بالأغذية؛ وقانون النظام الوطني المتكامل للصحة (2019)؛ والقانون الخاص لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (2020)؛ والقانون الخاص لتوفير الرعاية والحماية الشاملة للأشخاص في حالات النزوح الداخلي القسري (2020)؛ وقانون حماية العمالة السلفادورية (2020)؛ والقانون الخاص لتوفير الرعاية والحماية الشاملة للأشخاص في حالات النزوح الداخلي القسري (2020)؛ والقانون الخاص لممارسة الحق في التصويت في الخارج (2021)؛ والقانون

الخاص لحماية حقوق كبار السن (2021)؛ وقانون الولادة الحنونة من أجل الولادة في ظروف محترمة ورعاية المواليد بعطف وإحساس (2021)؛ والقانون العام للموارد المائية (2021)؛ والقانون الخاص الانتقالي لتحديد الوضع العائلي لضحايا مذابح إيل موثوتي والمناطق المجاورة ونسبهم وتاريخ ولادتهم أو وفاتهم (2022)؛ وقانون التغذية بحب من أجل تشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها (2022)؛ والقانون العام للتحديث الرقمي للدولة (2023)؛ وقانون النماء معاً من أجل الحماية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة (2023)؛ وقانون نظام الإدماج (2023).

6- وتعززت هذه القوانين بالسياسات العامة وخطط العمل والبرامج والاستراتيجيات التالية: الخطة الوطنية للمساواة للفترة 2021-2025؛ وسياسة الإدماج وكفالة إمكانية اللجوء إلى العدالة؛ والسياسة الوطنية للبيئة لعام 2022؛ والسياسة الوطنية للتنمية المحلية؛ وسياسة الملاحقة الجنائية على العنف ضد المرأة؛ والسياسة الوطنية لكفالة تمتع المرأة بحياة خالية من العنف وخطوة العمل المتعلقة بها؛ والسياسة الوطنية بشأن تقاسم مسؤولية الرعاية؛ والسياسة الوطنية لدعم التنشئة في مرحلة الطفولة المبكرة "النماء معاً" للفترة 2020-2030؛ والسياسة الوطنية المتعلقة بالشعوب الأصلية؛ وخطوة مراقبة الإقليم الوطني؛ وخطوة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والخطة الوطنية بشأن تغيير المناخ لعام 2022؛ وخطوة التنمية والحماية الاجتماعية للفترة 2019-2024؛ والخطة الاقتصادية؛ وخطوة تحديث نظام الصحة العامة؛ والخطة الوطنية لتنفيذ السياسة الوطنية للحماية الشاملة للأطفال والمراهقين؛ وخطوة "الأيدي الممدودة" لتوفير الرعاية والحماية الشاملة للأطفال والمراهقين المهاجرين والعائدين وأفراد أسرهم؛ وخطوة مراكز رعاية الأطفال والمراهقين والأسرة؛ وخطوة رعاية الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع؛ وخطوة الخدمات التعليمية الشاملة؛ والخطة الاستراتيجية "إزالة الحواجز" (2021-2024)؛ وخطوة التحقق التقني من مدى مراعاة معايير إمكانية الوصول في الهياكل الأساسية للمؤسسات العامة والخاصة؛ واستراتيجية القضاء على الفقر؛ والاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمنع حمل الفتيات والمراهقات (2017-2027)؛ واستراتيجية تعميم مبدأ المساواة والإنصاف والقضاء على التمييز ضد المرأة وكفالة حق المرأة في حياة خالية من العنف؛ والاستراتيجية الوطنية للعب "للعب معاً"؛ والاستراتيجية الوطنية للنماء الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ونموذج الرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة.

7- ولم تقبل السلفادور خلال الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل توصيات التصديق على معاهدات دولية، ولكن الجمعية التشريعية أجرت، في إطار اختصاصاتها، تحليلاً لمختلف الصكوك الدولية وصدقت في عام 2021 على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، وأودعت لدى منظمة العمل الدولية، في عام 2022، صك التصديق على خمس اتفاقيات هي: اتفاقية الضمان الاجتماعي، 1952؛ واتفاقية بيئة العمل، 1977؛ واتفاقية المفاوضات الجماعية، 1981؛ واتفاقية حماية الأمومة، 2000؛ واتفاقية القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019.

باء - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

آلية رصد تنفيذ التوصيات

8- أحرزت الدولة تقدماً في إنشاء النظام السلفادوري لرصد تنفيذ التوصيات، بدعم من برنامج التعاون التقني التابع لنظام باراغواي لرصد التوصيات ومن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

التعاون مع آليات حقوق الإنسان

9- قدمت السلفادور تقاريرها الدورية إلى هيئات المعاهدات وواصلت تعاونها الدائم مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والتقارير التي قدمتها خلال الفترة قيد الاستعراض هي:

- التقرير الجامع للتقارير الدورية من العشرين إلى الثاني والعشرين المقدم في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2024).
- التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب المقدمة في سياق استعراض التقرير الدوري الثالث للسلفادور (2023).
- التقرير الدوري السابع المقدم في إطار اتفاقية حقوق الطفل (2023).
- التقرير الإضافي المقدم إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2023).
- التقرير الدوري الثالث المقدم في إطار الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2022).
- معلومات تكميلية مقدمة إلى لجنة مناهضة التعذيب، لأغراض تقييم التقرير الوطني الثالث (2022).
- تقرير تكميلي للتقرير الدوري السادس المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2022).
- التقرير الدوري العاشر المقدم في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2021).
- تقرير بشأن الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري (2021).
- تقرير تكميلي عن تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن التقرير الدوري السابع المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2020).
- التقرير الدوري السادس المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2019).
- التقرير الدوري الثالث المقدم في إطار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2019).

10- وقدمت السلفادور تقريرها الطوعي الأول بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، وفاءً بمسؤوليتها عن ضمان تطبيق هذا القانون واحترامه.

11- وفي إطار منظومة البلدان الأمريكية، قامت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية إلى السلفادور في عام 2019.

الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان

12- في أيار/مايو 2023، عينَ رئيس الجمهورية المفوض الرئاسي لحقوق الإنسان وحرية التعبير⁽¹⁾، لينسق مع باقي مؤسسات الدولة الإجراءات الرامية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. وتُشكل هذه المبادرة خطوة مهمة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان داخل الهيكل الحكومي، حيث توفر آلية مركزية لتنسيق الجهود في هذا الصدد.

المساواة وعدم التمييز

13- تنفيذاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المساواة والإنصاف والقضاء على التمييز (2011)، وفي القانون الخاص الشامل لكفالة حياة خالية من العنف للمرأة (2012)، أدمجت المؤسسات العامة السلفادورية في عملها سياسات مؤسسية للمساواة والإنصاف بين الجنسين. وتوخياً أيضاً لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في كفالة المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، توفر الوحدة التقنية التنفيذية لقطاع العدل، والمعهد السلفادوري للتهوض بالمرأة، والمجلس الوطني للقضاء، والمدارس التابعة لمكتب المدعي العام للجمهورية والنيابة العامة للجمهورية ومكتب المدافع عن حقوق الإنسان منتديات تدريبية بشأن هذه المسألة للموظفين العموميين وعامة السكان. كما ينسق الجهاز القضائي ومكتب المدعي العام للجمهورية جهودهما للتصدي على النحو المناسب للعنف ضد المرأة.

14- وجرى تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة للفترة 2021-2025⁽²⁾، التي تحدد المبادئ التوجيهية للسياسة العامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد القطاعات والبلديات فيما يتعلق بالمساواة ومكافحة التمييز ضد المرأة، وثمة نظام كامل للضمانات المكفولة للمواطنين اعتمده هيئات تدعم إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز، هي النيابة العامة للجمهورية، ومكتب المدافع عن حقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام للجمهورية، والجهاز القضائي، ووزارة العدل والأمن العام، ومكتب المفوض الرئاسي لحقوق الإنسان وحرية التعبير المنشأ حديثاً.

15- وجرى تعديل القانون العام المتعلق بالشباب⁽³⁾ لتوسيع نطاق الفئة العمرية للشباب بتمديدتها حتى 35 سنة، مما عزز استعادة هذه الشريحة من السياسات العامة المصممة لها في مجال الانتماءات والمنح الدراسية وبرامج الإسكان.

16- وباعتماد القانون الخاص لحماية حقوق كبار السن⁽⁴⁾، أنشئ المجلس الوطني الشامل لكبار السن، الذي يضم ممثلين عن المجتمع المدني ويتولى مسؤولية الإشراف على تنفيذ القوانين والسياسات العامة المتعلقة بكبار السن.

جيم- الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة وفي الحرية والأمان على شخصه

17- تنفذ السلفادور خطة مراقبة الإقليم الوطني، وهي استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي والمجتمعي من منظور حقوق الإنسان، جعلت البلد يُصنّف ضمن أكثر بلدان المنطقة أمناً. وأفضى اعتماد نظام للطوارئ وتمديده عدة مرات، لمواجهة حالة استثنائية من العنف القاتل تسببت فيها العصابات، إلى انخفاض معدلات الجريمة وجرائم القتل، وكان له أثر إيجابي في إعمال حقوق السكان وحياتهم الأساسية التي تأثرت على مدى سنوات بأنشطة الجماعات الإجرامية.

18- وفي إطار استراتيجية خطة مراقبة الإقليم الوطني لتنشيط الأماكن العامة، شُيّد أحد عشر مركزاً حضرياً لتعزيز الرفاه والفرص في مناطق تضررت من أنشطة العصابات. وهذه المراكز عبارة عن فضاءات داخل المجتمعات المحلية تشجع تنمية السكان من خلال القراءة والفن والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزز بالتالي التعايش السلمي والإدماج الاجتماعي⁽⁵⁾. وبينّ المسح الأول لنظام رصد المراكز الحضرية لتعزيز الرفاه والفرص، الذي أُجري في شباط/فبراير 2024، أن هذه المراكز تشكل حيزاً رئيسياً لإعادة بناء النسيج الاجتماعي ولها أثر إيجابي على المجتمعات المتضررة تاريخياً من العنف.

19- وفي أيلول/سبتمبر 2023، أُطلقت المرحلة السادسة من خطة مراقبة الإقليم الوطني، تحت عنوان "الإدماج"، واعتمد قانون نظام الإدماج، الذي جرى بموجبه إنشاء المديرية الوطنية للإدماج ووضعت إطار قانوني لإرساء ثقافة الإدماج الاجتماعي، من خلال عملية نشطة ودائمة للتنسيق بين كيانات الإدارة العامة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية⁽⁶⁾.

20- ولدى الشرطة المدنية الوطنية مكاتب لاستقبال المواطنين وتلقي شكاواهم، ووحدات مؤسسية متخصصة لرعاية النساء ضحايا العنف، وفرق متخصصة للتحقيق في جرائم العنف ضد المرأة، تعزز عملها منذ عام 2019 لضمان تقديم الرعاية المتخصصة للفئات الضعيفة وتعزيز تدريب الشرطة.

الحق في اللجوء إلى العدالة

21- أنشئت ست محاكم لمكافحة الجريمة المنظمة، ودوائر مكافحة الجريمة المنظمة، ومحاكم الضمانات، وهي كيانات مسؤولة عن منح الإذن بالتصتت على المكالمات الهاتفية خلال التحقيقات الجنائية، يحدد مهامها القانون الخاص لاعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التحقيقات القضائية والملاحقة الجنائية للتنظيمات الإجرامية.

22- وفي عام 2021، أنشأت النيابة العامة للجمهورية "مديرية مكافحة الفساد"، التي تتألف من الوحدة المتخصصة في مكافحة غسل الأموال؛ والوحدة المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد؛ والوحدة المتخصصة في مصادرة الممتلكات. كما أنشأت النيابة العامة للجمهورية، في أيار/مايو 2024، المديرية الفرعية لمكافحة الجريمة المنظمة.

23- ومنذ إنشاء وحدة التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال فترة النزاع المسلح التابعة للنيابة العامة للجمهورية، في عام 2016، جرى تعزيزها بالموارد البشرية واللوجستية كي تؤدي عملها في مجال التحقيق على أحسن وجه، وهو ما مكّن من إحراز تقدم مهم في التحقيق في قضايا منها مذبحّة إيل كالاوثو، ومذبحّة الصحفيين الهولنديين، ومذبحّة جامعة أمريكا الوسطى، التي صدرت فيها أوامر بتوقيف أشخاص كانوا قادة عسكريين رفيعي المستوى خلال فترة النزاع المسلح.

24- وتواصل السلفادور تنفيذ برنامج جبر الضرر اللاحق بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في سياق النزاع المسلح الداخلي، من خلال تحويلات نقدية إلى ما متوسطه السنوي 1 466 شخصاً من أقارب الضحايا، وكذلك إلى 3 741 شخصاً من كبار السن هم أيضاً ضحايا أو أقارب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال النزاع المسلح الداخلي.

25- كما تعزز السلفادور تنفيذ أكبر برنامج لتنمية المنطقة المتضررة مما يسمى "مذابح إيل موثوتي والمناطق المجاورة"، الذي جرى في إطاره تحسين الربط الطرقي، وتحسين مراكز تعليمية وبناء أخرى، وتشديد مركز لرعاية كبار السن، وتوفير الخدمات الأساسية، وتنفيذ برنامج للإسكان وإجراءات لحفظ الذاكرة، وتعزيز التنمية الاقتصادية للمنطقة.

26- وطوّرت الوحدة التقنية التنفيذية لقطاع العدل، في إطار أنشطتها الاستراتيجية، منتديات للحوار ومحافل ودورات تدريبية افتراضية وحلقات عمل بشأن قضايا شتى في مجال حقوق الإنسان، منها العدالة الانتقالية والاتجار بالأشخاص والصحة في نظام السجون، لفائدة مؤسسات قطاع العدل، وهو ما يساهم في إقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الوحدة وتنفذ "النموذج الموسع لحماية الضحايا والشهود" بغية معالجة المسائل المتعلقة بتوفير الرعاية والمساعدة والحماية وسبل الجبر الشامل للضحايا.

27- وعززت السلفادور الهياكل الأساسية لسجونها، حيث يوجد بها حالياً 23 مركزاً للاحتجاز، مصنفة إلى مراكز لتقييم سلوك المحتجزين، ومراكز للحبس الاحتياطي، ومراكز لقضاء العقوبات، ومراكز خاصة، تكفل الاستفادة من الخدمات الأساسية، والغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والرعاية الصحية، والأنشطة الترفيهية، والنظافة، ومن برامج، وحلقات عمل. كما توجد في السلفادور سجون للنساء، تأوي مرافقها أيضاً الأطفال الموجودين مع أمهاتهم المسلوبات الحرية، ومركز للاحتجاز الأجانب؛ ومركز للاحتجاز أفراد مجتمع الميم والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو فتاكة؛ وشُيّد مركز للاحتجاز الإرهابيين، تبلغ طاقته الاستيعابية أربعين ألف نزيل⁽⁷⁾.

28- ولتعزيز حق الفئات السكانية الضعيفة في اللجوء إلى العدالة، تعتمد النيابة العامة للجمهورية "بروتوكول العمل للتحقيق في الجرائم المقترنة بظرف التشديد المتمثل في الكراهية على أساس الهوية الجنسية والتعبير الجنساني أو الميل الجنسي" (2020)؛ كما اعتمد مكتب المدعي العام للجمهورية "سياسة إدماج الفئات السكانية الضعيفة وكفالة حقها في اللجوء إلى العدالة" و"بروتوكول رعاية الفئات السكانية الضعيفة" (2022).

29- وتنفذ السلفادور، منذ عام 2023، مشروع "حارسات السلام"، بهدف زيادة مستوى مشاركة المرأة وتأثيرها في عمليات بناء السلام والمساهمة في وضع السياسات الوطنية مثل خطة العمل الوطنية لمتابعة تنفيذ القرار 1325. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع مشاريع "تابع حكائتي"، و"دروب الذاكرة"، و"ربط الحكايات"، التي تهدف إلى إدامة المبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية من خلال التماسك الاجتماعي ونقل الموروث التاريخي عبر الأجيال.

حظر جميع أشكال الرق

30- لدى السلفادور خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2019-2024، يتابع تنفيذها المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص⁽⁸⁾، وتتضمن أنشطة لمنع جريمة الاتجار، ومقاضاة مرتكبيها، وكشفها، وتوفير الرعاية والحماية الشاملة لضحاياها والتدريب المتخصص في هذا الصدد. كما تكفل المؤسسات المكونة لهذا المجلس مراعاة "بروتوكول العمل المشترك بين المؤسسات من أجل توفير الرعاية الشاملة الفورية لضحايا الاتجار بالأشخاص"⁽⁹⁾.

31- وتنفذ المديرية العامة لشؤون الهجرة والأجانب "بروتوكول العمل لكشف جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب الأشخاص والجرائم ذات الصلة والتصدي لها ومكافحتها"، الذي يحدد قواعد العمل في مجال منع جرائم الاتجار بالأشخاص، وتسجيلها في النظام المتكامل لإدارة شؤون الهجرة، الذي يضم وحدة متخصصة في مكافحة هذه الجريمة.

32- وتنفذ الوحدة المتخصصة في مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص التابعة للنيابة العامة للجمهورية والوحدة المتخصصة في مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للشرطة المدنية الوطنية عمليات استباقية في إطار التحقيقات من أجل تحديد الضحايا المحتملين لهذه الجرائم. وبوشرت، منذ عام 2021، إجراءات قضائية ضد أكثر من 1 200 شخص بتهمة ارتكابهم جرائم مرتبطة بالاتجار بالأشخاص وتهريب الأشخاص، أفضت إلى إدانة 646 شخصاً حتى تموز/يوليه 2024.

33- وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل توفير التدريب المستمر بشأن الاتجار بالأشخاص والقضايا ذات الصلة للموظفين العموميين في الأكاديمية الوطنية للأمن العام، والمديرية العامة لشؤون الهجرة والأجانب، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، والمعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة، ووزارة الخارجية، ومكتب المدعي العام للجمهورية، ووزارة السياحة، بهدف توعيتهم بهذه الأفعال ومنع وقوعها. وينظم المجلس الوطني لمكافحة

الاتجار بالأشخاص أياً للتوعية بالتشريعات القائمة في هذا المجال، وينفذ أنشطة، منها حملة القلب الأزرق الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، هدفها التوعية بجريمة الاتجار بالأشخاص وأثرها على المجتمع.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

34- في عام 2021، زيد الحد الأدنى للأجور بنسبة 20 في المائة، في جميع القطاعات الاقتصادية. ولتخفيف أثر هذه الزيادة على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منحها الدولة إعانة قيمتها 60,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

35- وعززت برامج منها برنامج "عملي الأول"⁽¹⁰⁾، الذي يُدار بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج "شباب بينون المستقبل"، الذي يُنفذ بالتنسيق مع الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية، فرص العمل المتاحة للشباب الذين لا يملكون الخبرة المهنية، مع إعطاء الأولوية للشباب النازحين أو اللاجئين أو العائدين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز "برنامج الإدماج المنتج المدرج في إطار البرامج الاجتماعية المنفذة في أشد البلديات ضعفاً في السلفادور"، الذي يوفر التدريب في مجال المهارات الإدارية والحياتية للأحداث والبالغين، والذي يتيح فرص العمل لفئات سكانية محددة في "القطاع العام".

36- وأحرزت وزارة العمل والضمان الاجتماعي تقدماً ملحوظاً في تنفيذ نظام معلومات سوق العمل⁽¹¹⁾، الذي وافقت عليه منظمة العمل الدولية، والذي رسخ مكانة السلفادور كبلد رائد في أمريكا الوسطى في جمع وتنظيم البيانات المتعلقة بسوق العمل. وقادت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، من خلال إنشاء وحدة معلومات سوق العمل، عملية تطوير آليات توفير معلومات سوق العمل، وهو ما يسرّ التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بقضايا العمل.

37- وخلال عام 2023 والفترة الممتدة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2024، أجرت وزارة العمل والضمان الاجتماعي 22 307 عمليات تفتيش لأماكن العمل للتحقق من احترام حقوق العمال وكفالة مراعاتها، وذلك بهدف القضاء على العمل الجبري والاتجار بالأشخاص، ومنع عمل الأطفال. كما أطلقت، في آب/أغسطس 2022، برنامجاً أتاح لأكثر من 5 000 أمّ عازبة إمكانية الحصول على عمل في 50 شركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث وفّر لهن فرص عمل بشروط ميسرة.

38- كما تعززت فرص حصول الأشخاص البالغين على العمل من خلال برنامج "الفرص"، الذي تتفذه وزارة العمل والذي يقدم حوافز لاستحداث الوظائف للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة ولتوظيفهم، حيث يمنح أرباب العمل إعانة على مدى ثلاثة أشهر، أي خلال مرحلة تطور منحنى التعلم.

الحق في مستوى معيشي لائق

39- في عام 2019، عُينت المفوضة الرئاسية لتنسيق إجراءات الجهاز التنفيذي ومجلس الحكومة باعتبارها منسقة للنظام الوطني للتنمية والحماية والإدماج الاجتماعي وللنظام الفرعي للحماية الشاملة، وفُعلت في العام ذاته خطة التنمية والحماية الاجتماعية للفترة 2019-2024، التي تشمل تنفيذ استراتيجية القضاء على الفقر بمكوناتها الأربعة: الدعم الاجتماعي الأسري؛ والشمول المالي والإنتاجي؛ ودعم الدخل لتقليص أوجه عدم المساواة؛ والهياكل الأساسية الاجتماعية؛ وهي استراتيجية تستهدف الفئات السكانية الضعيفة.

40- ولرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية والحماية الاجتماعية للفترة 2019-2024، وُضع السجل الوحيد للمستفيدين من البرامج الاجتماعية، الذي يغطي 80,15 في المائة من مجموع البلديات؛

ونظام رصد مؤشرات خطة التنمية والحماية الاجتماعية؛ ونظام رصد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد. وتجدر الإشارة إلى أن الإنجاز الرئيسي لهذه الخطة يتمثل في زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة 7,4 في المائة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2022، وفي انخفاض الفقر المتعدد الأبعاد في السلفادور بنسبة 2,7 في المائة خلال الفترة ذاتها، وفقاً للمنهجية الوطنية لقياس هذا المؤشر.

41- كما تعكف السلفادور على تنفيذ "الخطة الاقتصادية"، من خلال ثلاثة محاور هي: محور "الغذاء"، الذي يركز على الأمن الغذائي؛ ومحور "التكنولوجيا"، الذي يندرج في إطار تعزيز النمو الاقتصادي الكلي؛ ومحور "الخدمات اللوجستية" لتعزيز الهياكل الأساسية اللوجستية، وهو ما يكفل بالتالي اتباع نهج شامل في تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية.

42- وفي حزيران/يونيه 2022، أنشئت وزارة التنمية المحلية، المسؤولة عن السياسة الوطنية للتنمية المحلية، التي يتمثل هدفها في تحسين نوعية الحياة في الأقاليم بشكل مستدام، من خلال إدارة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية المحلية المستدامة. وقدمت هذه الوزارة الدعم المالي لما متوسطه السنوي 35 468 شخصاً من كبار السن، من خلال معاش الشيخوخة التضامني، وذلك في إطار برامج المجتمعات الريفية المتضامنة، واستراتيجية القضاء على الفقر، واستراتيجية المجتمعات الحضرية المتضامنة؛ وإلى ما متوسطه السنوي 1 152 شخصاً، من خلال المعاش التضامني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وما متوسطه السنوي 16 788 أسرة تعيش حالة الفقر المدقع.

43- واعتمدت السلفادور القانون العام للموارد المائية (2021)⁽¹²⁾، الذي يضع إطاراً شاملاً للإدارة المستدامة للمياه، وأنشأت الهيئة السلفادورية للمياه، باعتبارها الهيئة المكلفة بالإدارة الشاملة للموارد المائية وغيرها من الموارد التي تشكل جزءاً من الملك العام المائي. وباعتماد "النظام الخاص لتحديد رسوم استخدام الموارد المائية واستغلالها"⁽¹³⁾، أُعفيت من دفع الرسوم مجالس المياه والمنظمات المجتمعية التي تقدم خدمات توزيع المياه، واستفاد من ذلك آلاف الأشخاص في المناطق الريفية، منهم المنتمون إلى الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي.

44- وصدقت الدولة على اتفاق باريس وتشارك بنشاط في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووضعت سياسات رئيسية في هذا الصدد منها السياسة الوطنية للبيئة لعام 2022⁽¹⁴⁾، التي تشجع الاقتصاد المنخفض الكربون، والخطة الوطنية بشأن تغير المناخ لعام 2022⁽¹⁵⁾، التي تركز على تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وخفض انبعاثات الكربون.

45- وأنشئت وحدات معنية بالبيئة في كل مؤسسة عامة، ويجري تعزيز وعي السكان بالطرق الملائمة للحفاظ على النظام الإيكولوجي والموارد الطبيعية. كما تعزز النظام الوطني للحماية المدنية والهياكل الأساسية للرصد البيئي بإنشاء محطات للأرصاء الجوية ومحطات هيدرولوجية جديدة، مما حسّن القدرة على التصدي للظواهر المتطرفة، وجرى وضع نظام للإنذار المبكر وتحسين نماذج التنبؤ بأحوال الطقس، مما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية في القطاعات الإنتاجية والمجتمعات المحلية.

46- وأجرت السلفادور تعدادها السابع للسكان والسادس للمساكن، اللذين جمعت في إطارهما معلومات ديموغرافية إقليمية عن السكان ومحيطهم، وهو ما ييسر متابعة تنفيذ سياسات اجتماعية من منظور الحقوق.

السكن

47- تعزز نظام السكن بتحويل مكتب نائب وزير الإسكان في عام 2019 إلى وزارة الإسكان التي تتفد، بالتعاون مع الصندوق الوطني للسكن الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للإسكان ومعهد تقنين

الممتلكات، برامج لتيسير إمكانية الحصول على السكن لمختلف شرائح السكان. وخلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه 2019 وآب/أغسطس 2024، استثمر نظام السكن مبلغاً ناهز 1 158 مليون دولار، استفادت منه 107 725 أسرة سلفادورية.

48- واستحدث الصندوق الوطني للسكن الاجتماعي برنامج "منح ائتمانات للمستخدمين النهائيين"، الذي يقدم قروضاً للأسر التي يعادل دخلها ستة أضعاف الحد الأدنى للأجور، مما يبسر إمكانية الحصول على السكن للفئات العاملة في قطاعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ وزاد الصندوق الاجتماعي للإسكان مستوى تغطية برنامج "مسكن المرأة"، بتوسيع نطاق الفئة العمرية المستفيدة منه ورفع حد الدخل المطلوب، مما أتاح إمكانية الاستفادة منه لعدد أكبر من النساء؛ كما وُضع برنامج لتقنين العقارات، استفادت منه حوالي 8 952 أسرة منخفضة الدخل، تُعول 63 في المائة منها نساء، ورُصد له استثمار فاقت قيمته أربعة ملايين دولار. واسترجعت الدولة حوالي 225 مليون دولار لفائدة 45 ألف أسرة تضررت من أنشطة شركات التجزئة العقارية.

49- وفي المناطق الريفية، جرى تشجيع مشاريع إسكانية شتى هدفها توفير مساكن لائقة في مختلف البلدات، ومبادرات منها برنامج التنمية السكنية في بلدة إيل موثوتي والمناطق المجاورة، وبرنامج تحسين المساكن لفائدة الأسر المنخفضة الدخل على الصعيد الوطني.

الحق في الصحة

50- في عام 2019، أنشئ النظام الوطني المتكامل للصحة، الذي يتألف من المؤسسات العامة والخاصة التي لديها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالصحة. كما تعزز مستوى الرعاية الأولية بتوسيع نطاق التغطية الوطنية في مجال الرعاية الوقائية والعلاجية، التي تنسق خدماتها شبكة المستشفيات والمؤسسات الأخرى التي تشكل جزءاً من النظام الوطني المتكامل للصحة.

51- وحققت الدولة إنجازات مهمة في مجال تحسين نظام الرعاية الصحية، مع إعطاء الأولوية لتعزيز الهياكل الأساسية والموارد اللازمة لصحة الأم والطفل. وجرى تحديث خدمات الرعاية الصحية للنساء وأطفالهن وأفراد أسرهن وكفالة تقديمها في إطار يكفل الكرامة، بتحديد واجبات الموظفين الصحيين والتزاماتهم وضمان توافر الهياكل الأساسية الملائمة لتقديم خدمات أكثر أماناً ودفناً للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت قاعات للرضاعة الطبيعية في جميع المؤسسات العامة وفي شبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية السلفادورية.

52- وأنشئت دُور انتظار الولادة التي توفر للحوامل القادمات من مناطق وعرة الرعاية المتخصصة والإيواء والطعام وكل أشكال العناية اللازمة لضمان الولادة في ظروف محترمة. وحتى حزيران/يونيه 2024، استقبلت دُور انتظار الولادة 2 400 امرأة، وقدمت أكثر من 60 ألف خدمة في مجال الرعاية، استفادت منها 6 921 أسرة على الصعيد الوطني، تشمل الفحوص من قبل الموظفين المتخصصين في رعاية الأم والطفل، والتتقيف في مجال الصحة، وخصص تنشيط الأطفال الصغار. وكان لهذه الإجراءات أثر في الحد من وفيات الأمهات، التي انخفضت بحوالي 50 في المائة بين عامي 2021 و2022، أي من 62,8 إلى 34,5 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي⁽¹⁶⁾.

53- وُقِّدت الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمنع حمل الفتيات والمراهقات (2017-2027)، التي تنسق الإجراءات في مجال الوقاية والحماية وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والتي ساهمت في خفض معدل الخصوبة بين المراهقات، من 45,88 في عام 2020 إلى 36,6 في عام 2022؛ كما نُفذت استراتيجية القضاء على سرطان عنق الرحم، التي تشمل التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري،

والفحص المنتظم، والعلاج الملائم. وعلى غرار ذلك، تحسّن مستوى الرصد والمراقبة الوبائية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما ساهم في توفير الرعاية الشاملة لهم. وأنشئت مراكز للاتصال في كل منطقة من المناطق الصحية الخمس، تقدم المساعدة والإرشاد عن بُعد للفئات ذات الأولوية، ومنها النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

54- وفي إطار خطة تحديث نظام الصحة العامة، شيد صندوق التضامن الصحي 50 عيادة ويعتزم بناء 133 عيادة أخرى. وأنشأت وزارة الصحة وحدة الرعاية الشاملة لكبار السن، وتعمل من أجل التحول إلى نموذج الرعاية الصحية الشاملة لكبار السن، لتعزيز التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة، ونظمت لهذا الغرض أيضاً أياماً للرعاية الصحية الشاملة لكبار السن على صعيد مجتمعات شعبي ناهوات - بيبيل وكاكويرا الأصليين، قدمت خلالها الرعاية المتخصصة في طب الشيخوخة، والطب الباطني، والطب العام، والعلاج الطبيعي، والعلاج النفسي، والتغذية، وطب الأسنان، والتثقيف الصحي، والتطعيم، وأخذ عينات من الخلايا، وما إلى ذلك.

55- ورغم التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19، فقد وصلت السلفادور تنفيذ برامج صحة الأم والطفل وزيادة مستوى تغطية تطعيم النساء الحوامل. ومنذ بداية الجائحة، أعلنت حالة الطوارئ الصحية في الإقليم الوطني بموجب قرار من وزارة الصحة، وجرى تنفيذ أنشطة للرصد بغرض الكشف المبكر لحالات الإصابة وتعزيز قدرات النظام الصحي⁽¹⁷⁾. واستطاعت السلفادور تنفيذ عملية التطعيم الجماعي والطوعي لسكانها بسرعة كبيرة، وأتاحت شهادة تطعيم رقمية ضد كوفيد-19 عبر الإنترنت أو عبر رمز الاستجابة السريعة. وأتحت للعموم إمكانية الاطلاع على البيانات المتعلقة بالحالات المسجلة، وعلى إحصاءات الأشخاص الذين دخلوا المستشفيات، وكذلك المعلومات عن التقدم المحرز في عملية التطعيم في الصفحة الشبكية: <https://covid19.gob.sv/>.

الحق في التعليم

56- يعترف قانون "النماء معاً" بحق الأطفال والمراهقين غير القابل للتصرف في التعليم المجاني الإلزامي. وفي عام 2022، أطلق الإصلاح الشامل المسمى "مدرستي الجديدة"، الذي يستند إلى ست ركائز هي: الهياكل الأساسية، والطفولة المبكرة، وتدريب المدرسين، والمناهج الدراسية المتجددة، والتكنولوجيا، والصحة والتغذية. واستُكمل هذا الجهد ببرنامج "الروابط التعليمية" الذي يهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية من خلال توزيع أدوات تكنولوجية على الطلاب في نظام التعليم العام. ونُفذ "برنامج التنشئة على القراءة"، وهو برنامج إذاعي موجه للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

57- ويجري، منذ عام 2019، تنفيذ برنامج "مراكز الإرشاد المدرسي"، الذي يقدم خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية والمشورة القانونية للأطفال والمراهقين استناداً إلى نهج وقائي، ويوفر مركزاً واحداً للإرشاد المدرسي في كل مقاطعة.

58- وفي سياق جائحة كوفيد-19، جرى تحويل الاستراتيجيات التربوية نحو فرضة المناهج التعليمية في جميع المستويات الدراسية. ونُفذ برنامج "تعميم الاستفادة من التكنولوجيات التعليمية"، الذي كفل حصول جميع الطلاب في نظام التعليم العام على حاسوب أو جهاز لوحي مزود بخدمة الربط بالإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، تعزّزت طرائق التعليم المرن لضمان استمرارية التعلم، واستفاد منها 15 744 طفلاً ومرافقاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2021، شكلت الفتيات والمراهقات 54,9 في المائة منهم.

59- وفي عام 2018، بلغ المعدل الصافي للتسجيل في مرحلة التعليم الأولي 6,4 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر سنة و3 سنوات، في حين بلغ معدل التسجيل في مرحلة التعليم

ما قبل الابتدائي 57,4 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات. وخلال عام 2019، استثمرت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا مبلغاً قيمته 2 479 080 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في قطاع التعليم الأولي، استناداً منه 33 626 طفلاً، في حين التحق بالتعليم ما قبل الابتدائي 230 038 طفلاً. وفي عام 2021، زاد معدل الالتحاق بمراحلتي التعليم الأولي والتعليم ما قبل الابتدائي بنسبة 7,8 في المائة و3,9 في المائة، على التوالي.

60- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2023، قُدمت منح دراسية لضمان إمكانية مواصلة التعليم الثانوي للطلاب الذين يعيشون حالة الفقر، ولا سيما في المناطق الفقيرة، في سبع مقاطعات في البلد. وشمل هذا الدعم المقدم إلى الطلاب خدمات النقل والطعام والربط بالإنترنت.

61- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، أدخلت الدولة تحسينات مهمة على الهياكل الأساسية للتعليم شملت، بشكل جزئي أو كلي، 424 مدرسة، ووضعت تصاميم لـ 158 مدرسة إضافية. ويتواصل تعزيز "نظام الدعم الإقليمي من أجل كفالة التعليم الشامل للجميع"، الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة للأطفال والمراهقين.

62- وفي مجال محو الأمية وتعليم الأحداث والبالغين، أولي الاهتمام لمن تفوق أعمارهم 15 سنة، بمن فيهم من تجاوزوا العمر المحدد لمستواهم الدراسي، باعتماد طرائق مرنة تيسر لهم إمكانية الالتحاق بالتعليم.

هاء - حقوق فئات سكانية محددة

النساء

63- في إطار "النظام الوطني لرعاية النساء ضحايا العنف"، يقدم المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة الرعاية النفسية والمشورة القانونية للنساء، حضورياً أو عن بعد، من خلال ستة مراكز للرعاية المتخصصة للنساء في مختلف أنحاء البلد، ومركز الرعاية 126 الذي يقدم خدماته للنساء ضحايا العنف أو المهاجرات أو العائدات، على مدار 24 ساعة في اليوم، من خلال: الخط الهاتفي 126، وتطبيق واتساب، ومنصة 126 للإرشاد بلا حدود. ويقدم برنامج "مدينة المرأة" المساعدة سنوياً إلى ما متوسطه 148 141 امرأة ضعيفة الحال.

64- وتُعدّ خطة العمل المتعلقة بالسياسة الوطنية لكفالة تمتع المرأة بحياة خالية من العنف، التي تهدف إلى تغيير الأنماط الاجتماعية الثقافية التي تستسخ العنف والتمييز ضد المرأة. وفي هذا الصدد، أطلقت استراتيجية الشبابيك المتنقلة في المؤسسات العامة والخاصة والأماكن العامة، لتقريب الخدمات المؤسسية وخدمات الرعاية التي يقدمها المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة من المستفيدات. وخلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه 2019 وحزيران/يونيه 2024، أُقيم 4 213 شباكاً متنقلاً، استناداً من خدماتها 250 005 أشخاص (187 589 منهم إناث، و62 416 ذكور).

65- وفي عام 2021، أنشأت النيابة العامة للجمهورية مكتبها المعني بالنساء والأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، الذي يشمل هيكله التنظيمي 19 وحدة للرعاية المتخصصة للنساء والأطفال والمراهقين، موزعة على مختلف مكاتب النيابة العامة على الصعيد الوطني. وتضطلع هذه الوحدات بالتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنساني، بما في ذلك جرائم قتل الإناث. وفي إطار سياسة الملاحقة الجنائية على العنف ضد المرأة، أنشأت النيابة العامة للجمهورية وحدة متخصصة للتحقيق في جرائم قتل الإناث.

66- وفي عام 2022، اعتمدت النيابة العامة للجمهورية "بروتوكول العمل للتحقيق والملاحقة الجنائية فيما يتعلق بجرائم العنف المؤدي إلى قتل النساء وجرائم قتل الإناث وجرائم تحريض الإناث أو مساعدتهن على الانتحار". وفي عام 2023، جرى تعديل قانون الإجراءات الجنائية والقانون الخاص الشامل لكفالة حياة خالية من العنف للمرأة، بغرض إلغاء مبدأ التقادم فيما يتعلق بتقديم الدعوى الجنائية في جرائم قتل الإناث وجرائم قتل الإناث المقترنة بظروف التشديد.

67- ووضعت نماذج لتقديم المساعدة القانونية والرعاية النفسية الاجتماعية لضحايا الجرائم، مع تكييف الهياكل الأساسية لمكاتب النيابة العامة لتوفير بيئات آمنة للنساء والفتيات والمراهقات ضحايا العنف. وتوفر نماذج الرعاية، تبعاً للمساحة المتاحة، ما يلي: قاعة الرعاية في حالة الأزمات؛ وقاعة الرعاية النفسية للأطفال والمراهقين؛ وقاعة الرعاية النفسية للنساء؛ وقاعة المقابلات الخاصة بالأطفال والمراهقين؛ وقاعة المقابلات الخاصة بالنساء؛ وقاعة الألعاب؛ وقاعة جيبيل.

68- ويعتمد المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة استراتيجية للتدريب المتخصص في مجال حقوق المرأة ومنع العنف؛ كما ينفذ أنشطة للتوعية استناداً منها 37 353 شخصاً، و23 401 منهم إناث و13 952 ذكور، من أجل تعزيز ثقافة احترام حقوق المرأة.

69- وتعتمد مدرسة تدريب المدعين العامين "المنهاج الدراسي بشأن العنف ضد المرأة والعنف المؤدي إلى قتل الإناث"، وتنظم حملات لتمكين السكان من تحديد حالات العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، تحت شعار "لا تدع الخوف يُسكتك"؛ وشعار "#العنف ليس رجولة"؛ وشعار "#كن على دراية"؛ وشعار "#العنف ضد المرأة جريمة"؛ وشعار "ارفع صوتك ضد العنف".

70- كما يوفر الموظفون المتخصصون التابعون للنيابة العامة للجمهورية الدعم خلال المعارض والمقابلات وحلقات العمل والمنتديات التي تنظمها مختلف الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة، بغية تقديم المعلومات عن حماية حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات والمراهقات وغيرهن من الأشخاص الضعاف الحال، وكذلك عن الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة.

71- واعتمد مكتب المدعي العام للجمهورية خطةً لتدريب موظفيه، ونظم حملات للتوعية بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة، ولديه 15 وحدة لتقديم الرعاية المتخصصة للنساء؛ وأنشأ أيضاً مركز الخدمات الافتراضية "نحن معك" لتقديم الإرشاد القانوني والدعم للضحايا. وفي عام 2023، أطلق حملة "العنف ضد المرأة ليس أمراً طبيعياً".

72- وتنظم الوحدة التقنية التنفيذية لقطاع العدل أياماً للتوعية والتدريب بشأن قانون المساواة والقانون الخاص الشامل لكفالة حياة خالية من العنف للمرأة، وأطلقت حملات إعلامية للتعريف بقنوات الرعاية والإبلاغ، وعززت أيضاً القدرات التقنية للموظفين الذين يقدمون الخدمات في الوحدات المؤسسية للرعاية المتخصصة للنساء.

73- ونفذت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا عملية لتدريب المدرسين والموظفين الإداريين بشأن منع ومكافحة العنف الجنسي في الأوساط التعليمية، تنفيذاً لأحكام المادة 66 من قانون "النماء معاً"، هدفها منع إعادة إيذاء الضحايا وكفالة إعادة إدماجهم في البيئة المدرسية على نحو يكفل كرامتهم.

74- ويجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمنع حمل الفتيات والمراهقات للفترة 2017-2027، التي وضعت خطة لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة على تنفيذ مشروع "دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمنع حمل الفتيات والمراهقات، في مقاطعتي سونسوناتي ولايبيرتاد، في السلفادور". وأعدت مختلف المؤسسات بروتوكولات ومبادئ توجيهية، ووُفرت بيانات ومعلومات عن الحمل والعنف الجنسي من أجل اتخاذ قرارات

بهذا الشأن. ولدى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا بروتوكول لتمكين الفتيات والمراهقات الحوامل أو اللواتي أصبحن أمهات من مواصلة الدراسة، جرى تحديثه في إطار قانون "النماء معاً".

75- وتعمل وزارة الأشغال العامة والنقل من أجل منع التحرش والعنف في مشاريع الهياكل الأساسية العامة، حيث تنظم محاضرات لفائدة العمال والسكان المجاورين وتسدي إليهم المشورة القانونية في هذا الصدد.

76- وللمساهمة في تمكين المرأة اقتصادياً، ينفذ المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة الاستراتيجية المؤسسية لتعزيز استقلالية المرأة وتمكينها اقتصادياً للفترة 2022-2024، التي تشارك فيها مختلف المؤسسات العامة التي توفر التدريب التقني، وتسدي المشورة في مجال الأعمال التجارية، وتشجع ريادة الأعمال، وتتيح إمكانية الحصول على الائتمانات، وتقدم الخدمات المالية. واستقادت من هذه الاستراتيجية 71 908 نساء خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024.

77- وبإطلاق مبادرة *MercaMujer*، استُحدثت مجالات للتسويق لفائدة رائدات الأعمال. وجرى، منذ عام 2022، تنظيم 239 معرضاً في إطار هذه المبادرة، استقادت منها 2 234 رائدة أعمال، ونظم برنامج "مدينة المرأة" 382 معرضاً لتسويق المنتجات، بلغ عدد المشاريع والمبادرات الإنتاجية النسائية المستفيدة منها 1 541.

78- ومنح البرنامج الائتماني "مسكن المرأة"، التابع للصندوق الاجتماعي للإسكان، 3 727 انتمائاً باستثمار قيمته 74,1 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، مما أتاح للنساء اللواتي يعشن حالة الضعف الاقتصادي والاجتماعي إمكانية الحصول على مسكن.

79- وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ مديرية إعادة بناء النسيج الاجتماعي برامج تستهدف النساء الضعيفات الحال، منها برنامج "أنا موجودة، أنا أستطيع" وبرنامج "لنغير حياة المرأة"، حيث توفر لهن أدوات لتنمية مهارتهن على نحو شامل. كما تتسق مع المؤسسات لتقديم المساعدة الشاملة لضحايا العنف.

الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة

80- يجري العمل، منذ عام 2019، من أجل تجديد الإطار المعياري والمؤسسي والاجتماعي المتعلق بالطفل، توجيهاً لتوحيده واتساقه مع مبدأ مراعاة مصالح الطفل الفضلى، وهو ما استلزم مشاركة ومشاورة مختلف شرائح السكان، ولا سيما الأطفال والمراهقون.

81- وفي عام 2021، اعتُمد قانون الولادة الحنونة من أجل الولادة في ظروف محترمة ورعاية المواليد بعطف وإحساس⁽¹⁸⁾، الذي يضع المبادئ والمعايير العامة لنموذج جديد للرعاية البيولوجية النفسية الاجتماعية يركز على النساء والأطفال وأسرهم. ووضعت بموجب هذا القانون اللوائح التنظيمية للنظام الصحي الوطني المتكامل، وبروتوكول تقديم الرعاية من منظور حقوق الإنسان خلال فترات ما قبل الحمل، وما قبل الولادة، والولادة، وما بعد الولادة، وحالات الطوارئ التوليدية (2022)⁽¹⁹⁾، وبروتوكولات الرعاية خلال فترات ما قبل الحمل، وما قبل الولادة، والولادة، وما بعد الولادة القليلة الخطر⁽²⁰⁾.

82- وفي عام 2023، دخل حيز النفاذ قانون "النماء معاً من أجل الحماية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة"⁽²¹⁾، الذي يعترف لأول مرة بالطفولة المبكرة ويشدد على أن الأطفال والمراهقين أصحاب حقوق. ويضع هذا القانون إطاراً مؤسسياً يحدد الاختصاصات والالتزامات وإجراءات التنسيق الأكثر فعالية، ويعزز ويوضح التزامات النظام الوطني للحماية الشاملة، الذي يتألف من 11 مؤسسة عامة، ومن الجهاز القضائي، ومجالس الحماية، واللجان المحلية لكفالة الحقوق، ومكاتب أمناء المظالم المجتمعية المعنية بالأطفال والمراهقين، وأعضاء شبكة كيانات رعاية الأطفال والمراهقين. وصُممت "الدورة

التدريبية الافتراضية بشأن قانون النماء معاً، وهي مفتوحة للعموم وإلزامية لجميع الموظفين الذين يتعاملون مع الأطفال والمراهقين في إطار عملهم الرسمي⁽²²⁾.

83- واعتمد في عام 2022 قانون التغذية بحب من أجل تشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها⁽²³⁾، بغرض ضمان حق جميع الأطفال في الرضاعة الطبيعية. وثمة دليل لإنشاء وتفعيل قاعات للرضاعة الطبيعية في أماكن العمل⁽²⁴⁾.

84- وفي عام 2021، عدل القانون الخاص للتبني، لجعل إجراءات التبني أكثر نجاعة وتمكين الأطفال من ممارسة حقهم في العيش في كنف أسرة، وإنشاء آليات مناسبة للمتابعة والمراقبة.

85- ووضعت استراتيجيات رعاية الأطفال والاعتناء بهم في مرحلة الطفولة المبكرة في إطار السياسة الوطنية لدعم النماء في مرحلة الطفولة المبكرة "النماء معاً" للفترة 2020-2030⁽²⁵⁾، التي تشمل أربعة محاور هي: '1' الصحة والتغذية، و'2' التعليم والرعاية، و'3' بيئات وأوساط الحماية، و'4' حماية الحقوق. وتجدر الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للنماء الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة، التي تحدد النتائج والمخرجات والإجراءات الرئيسية لفترة 10 سنوات (2018-2028).

86- وفي عام 2023، أطلقت الاستراتيجية الوطنية للعب "لنعب معاً"⁽²⁶⁾، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لكفالة تمتع الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بالحق في اللعب باعتباره حقاً أساسياً. وفي إطار هذه المبادرة، أعلن "اليوم الوطني للعب"، الذي يُحتفل به يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

87- وأنشئ المجلس الوطني لقضايا الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة، باعتباره الكيان المكلف بشؤون الأطفال والمراهقين، الذي ينسق إجراءات النظام الوطني للحماية الشاملة ومعهد النماء معاً من أجل رعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وينسق ويقدم خدمات الرعاية الشاملة، ويعزز البيئة الأسرية لتنمية مهارات تنشئة الأطفال. ويتمتع مكتب شؤون التبني، الذي كان حتى عام 2022 تابعاً لمكتب المدعي العام للجمهورية، بالاستقلالية وبميزانية وموارد تقنية، مما يتيح له إدارة شؤون التبني بطريقة أكثر كفاءة ويجعل جهوده في هذا المجال مركزة ومحددة.

88- ويعترف قانون "النماء معاً" بحق الأطفال والمراهقين في اللجوء إلى العدالة، ويحدد معايير لضمان عدم إعادة إيذاء الأطفال والمراهقين الضحايا أو الشهود، بما في ذلك أخذ إفاداتهم مرة واحدة فقط في بيئة ملائمة، مع كفالة حصولهم على الدعم المهني.

89- وفي عام 2022، اعتمدت تعديلات للقانون التنظيمي للقضاء بغرض تعزيز القدرة على معالجة القضايا المتعلقة بالأطفال والمراهقين، أنشئت بموجبها الدائرة الثانية المتخصصة في قضايا الأطفال والمراهقين والمحكمتان الثانية والثالثة المتخصصةان في قضايا الأطفال والمراهقين.

90- وفي عام 2023، أطلق نموذج الرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة، وهو إطار من المبادئ التوجيهية بشأن خصائص رعاية الأطفال من الحمل إلى سن الثامنة، مع مراعاة الجوانب المتعلقة بمختلف مجالات نمائهم أو أبعاده⁽²⁷⁾. وجرى تحويل قاعات الحضانه إلى مراكز الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، التي تُخصم تكاليف صيانتها أو إنشائها أو التعاقد معها من الواجبات الضريبية لأرباب العمل.

91- وتعكف وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا على تنفيذ استراتيجية لتوفير الرعاية الاجتماعية العاطفية للطلاب في برامج التعليم غير النظامي، يستفيد منها حالياً 947 720 طالباً. وتُعزز برنامج التربية الأسرية لتطوير كفاءات الوالدين في التنشئة على قيم التعايش داخل المدرسة والبيت، بإتاحة أدوات على موقع غوغل للتربية الأسرية.

92- ومنذ عام 2023، بدأ السجل الوطني للأشخاص الطبيعيين تنفيذ نظام رقم التعريف الفريد منذ الولادة، الذي يرتبط بشهادة الميلاد، والنظام الصحي الشامل، ونظام معلومات إدارة التعليم في السلفادور، وأي مؤسسة أخرى قد يتعامل معها صاحب هذا الرقم في أي مرحلة من حياته. وبالإضافة إلى ذلك، يُعطى رقم التعريف الفريد بأثر رجعي للأطفال والمراهقين المولودين قبل 1 كانون الثاني/يناير 2023.

93- ونظمت الوحدة التقنية التنفيذية لقطاع العدل دورات تدريبية لفائدة قطاع العدالة ومؤسسات أخرى تقدم خدمات حماية حقوق الأطفال والمراهقين واستعادتها، فضلاً عن دورات تدريبية للأطفال والمراهقين. ونفذت، حتى عام 2019، برنامج التنقيف القانوني للجمعية المسمى: "العدالة في خدمتي أنا أيضاً"، الذي جرى في إطاره تعريف الأطفال بمؤسسات قطاع العدل وقوانين الحماية، مثل القانون الجنائي للأحداث، وقانون مكافحة العنف العائلي، والقانون الخاص الشامل لكفالة حياة خالية من العنف للمرأة، في جملة قوانين أخرى.

94- وفي عام 2022، عدل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لضمان حق الأطفال، الضحايا والشهود، في حماية هويتهم وهوية أسرهم، وحقهم في الإدلاء مسبقاً بإفاداتهم وفي الاعتراف باحتمال تأثرهم بالإجراءات، وحقهم في الحصول على الدعم المتخصص خلال الإجراءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الحرية الجنسية أو جرائم العنف الجنسي أو الاتجار بالأشخاص، وبغرض تشديد العقوبات على الجرائم المرتكبة ضد من تقل أعمارهم عن 18 سنة ومن تفوق أعمارهم 60 سنة.

95- وفي عام 2021، وضعت خطة الرعاية والحماية الشاملة للأطفال والمراهقين المهاجرين العائدين ولأفراد أسرهم (خطة الأيادي الممدودة)، التي أنشئت في إطارها خمسة مكاتب في مزارق قنصليات لتوفير المساعدة والحماية للأطفال والمراهقين المهاجرين في بلدان العبور أو المقصد. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مؤسسات النظام الوطني للحماية الرعاية لأطفال ومراهقين مهاجرين عائدين، ويجري تنفيذ خطة مراكز رعاية الأطفال والمراهقين والأسرة، التي تركز على تقديم الخدمات للأطفال والمراهقين الضعاف الحال بسبب الهجرة غير النظامية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2023، استفاد من خدمات هذه المراكز 9 811 طفلاً ومراهقاً.

96- ووضعت المشاريع التالية: مشروع "متابعة الأطفال والمراهقين المهاجرين العائدين وتعزيز إعادة الإدماج المستدام لأسرهم" ومشروع "توفير سبل العيش لأسر الأطفال والمراهقين المهاجرين العائدين"، اللذان نُفذت، خلال عام 2023، عناصرهما المتعلقة بالأمن الغذائي ومُنحت في إطارهما بطاقات لشراء المواد الغذائية لأكثر من 1 400 طفل ومراهق؛ و"المشروع الشامل المتعلق بالتنقل البشري"، الذي يهدف إلى تعزيز إعادة الإدماج المستدام للأطفال والمراهقين العائدين ومنع هجرتهم مرة أخرى، ويشمل ثلاثة عناصر هي: المساعدة الإنسانية، ومنح التدريب التقني، وريادة الأعمال/رأس المال الأولي.

97- ويتحقق المجلس الوطني لقضايا الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة من ظروف الأطفال الذين هم في مرحلة الطفولة المبكرة الموجودين رفقة أمهاتهم المسلوبات الحرية، لكفالة حقهم في الصحة، وفي الغذاء، والتعليم، والترفيه، وما إلى ذلك. وخلال عام 2023 والفترة الممتدة حتى تموز/يوليه 2024، نظرت مجالس الحماية في 69 حالة انتهاك أو تهديد للحقوق الجماعية، كفلت في إطارها حماية حقوق 3 039 طفلاً ومراهقاً؛ وفي 18 789 حالة انتهاك أو تهديد للحق في الصحة؛ وفي 3 328 حالة انتهاك أو تهديد للحق في التعليم، واتخذت 21 041 تدبيراً في حالات متعلقة بانتهاك أو تهديد الحق في الصحة والحق في التعليم.

98- كما ينظم المجلس الوطني لقضايا الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة أنشطة للتعريف بحقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها والتدريب بشأنها، بهدف منع تهديدها وانتهاكها، وسد الفجوة المعرفية على

صعيد الأسرة والمجتمع؛ ونفذ المجلس خطة "الطفولة الآمنة" لرعاية الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشارع. كما ينفذ المجلس برنامج "أنا أيضاً إنسان"، الذي يعالج مشكلة استخدام العقوبة البدنية والخوف كأسلوب لتثنية الأطفال وتربيتهم، ولا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة. وخلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2023، استفاد من التدريب الذي يوفره هذا البرنامج 804 أشخاص بالغين و(بشكل غير مباشر) أبناؤهم البالغ عددهم 1 095. وينفذ المجلس أيضاً برنامج "العيش في كنف الأسرة"، الذي يسعى إلى تقادي الرعاية المؤسسية وإلى تعزيز تدابير الرعاية في بيئة أسرية. ومنذ عام 2020 حتى تموز/يوليه 2024، قدم هذا المجلس 6 184 خدمة في إطار برنامج "العيش في كنف الأسرة".

99- ونفذت مديرية إعادة بناء النسيج الاجتماعي أنشطة لإرساء ثقافة السلام ومنع العنف، منها: برنامج "كرة قدم الشارع"، الذي استفاد منه 9 120 شخصاً، والحدث المسمى "4 H" (hip hop - habla hispana)، الذي استفاد منه 14 ألف شخص. ونفذ برنامج "الشباب" الذي استفاد منه 18 250 شاباً في 598 مجتمعاً محلياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، والذي نُظمت في إطاره محاضرات ودورات تدريبية محورها تسوية المنازعات، ومنع العنف، والتواصل غير العنيف، وتعزيز قيم التعايش السليم. ويجري حالياً تنفيذ مشروع مسارات الإدماج الاجتماعي، الذي يستهدف 437 رجلاً وامرأة تفوق أعمارهم 18 سنة، قضاوا عقوبات صادرة في حقهم بموجب أحكام قضائية نهائية.

الشعوب الأصلية

100- اعتمدت الجمعية التشريعية مراسيم تعزز الاعتراف بثقافة وحقوق الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم. وفي عام 2023، أعلن 9 آب/أغسطس "اليوم الوطني للشعوب الأصلية" الذي يُحتفى به سنوياً؛ واعترف بسبع رقصات تقليدية في مقاطعة موراثان، منها رقصة "لوس نيغريتوس" في سان سيمون ورقصة "لا بيغويتا" في غواتاخياغوا، تراثاً ثقافياً غير مادي للسلفادور؛ وأعلن يوم 6 أيلول/سبتمبر باعتباره "اليوم الوطني للنيلة"؛ وأعلن "موكب المسحيين" و"موكب الدفن المقدس" اللذان يُقامان في إيثالكو، سونسوناتا، تراثاً ثقافياً. وثمة مراسيم أخرى بشأن "اليوم الدولي للشعوب الأصلية"، وبشأن حماية المواقع الأثرية، مثل مستوطنة توناكاتيبكي التي تعود إلى ما قبل الحقبة الإسبانية. واعتمدت السلفادور قانون الثقافة وقانون تعزيز قطاع الصناعة التقليدية وحمايته وتميمته، اللذين يعترفان بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية.

101- وفي عام 2023، اكتملت عملية تحديث السياسة الوطنية للشعوب الأصلية⁽²⁸⁾، التي جرت بالتشاور مع مجتمعات الشعوب الأصلية وكيانات الدولة. وتحدد هذه السياسة خمس استراتيجيات رئيسية، هي التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الثقافية، والاستدامة البيئية، والإدارة الحكومية. ونفذت عشرة مراسيم بلدية لحماية حقوق مجتمعات الشعوب الأصلية، ووافقت بلدية لأونيون، في أيار/مايو 2023، على مرسوم للاعتراف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

102- وأطلقت وزارة الثقافة، بالتنسيق مع وزارة الصحة، مشروع "ثقافة الأسلاف الغذائية". وفي إطار هذه الجهود، صدر في عام 2023 كتيب *Recetario Ancestral, Herencia Indígena y Afrodescendientes: Alimentos Nutritivos y Fáciles de Preparar*⁽²⁹⁾ (وصفات الأسلاف، موروث الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي: أطعمة مغذية سهلة التحضير)، الذي شاركت في إعداده نساء ريفيات من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي. وحُفرت مشاريع متعلقة بالبيئة وتغير المناخ، مع كفالة المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي.

103- وتكف وزارة الثقافة على تنفيذ ما يلي: الخطة المتعلقة بلغات الشعوب الأصلية، ومشروع "النباتات العلاجية"، وهو كتيب عن الأعشاب الطبية التي تستخدمها مجتمعات الشعوب الأصلية في

سانتو دومينغو دي غوثمان (بلغة ناهوات واللغة الإسبانية)؛ ومشروع "تعزيز مجموعات تعلم اللغة بالغمر" في بلدية سانتو دومينغو دي غوثمان، ومشروع "تعزيز الرقصات التقليدية السلفادورية"، الذي يدعم الفرق التي تؤدي رقصات الشعوب الأصلية أو المنحدرين من أصل أفريقي.

104- ولدى وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا مجموعة مكونة من 72 مدرساً في نظام التعليم العام الثنائي اللغة القائم على النهج المتعدد الثقافات، تلقوا التدريب في مجال الهوية الثقافية ولغة ناهوات ببيل. ويستفيد من هذا التعليم 129 663 طالباً في مختلف مستويات التعليم وطرائقه، في 37 بلدية تضم سكاناً أصليين ومنحدرين من أصل أفريقي. وأنشئت 14 شبكة للتدريس القائم على النهج المتعدد الثقافات، تضم أكثر من 400 مدرس مدرّب على الصعيد الوطني، ويوجد قيد الإعداد بحث بشأن لغة باتون ولغة كاكابويرا. وتتفّذ برامج "قاعات تعلم اللغة واستكشاف الهوية بالغمر" من أجل إحياء لغة ناهوات، التي أدمجت في المراكز التعليمية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع وسبع سنوات، بمشاركة مدرسين ناطقين بلغة ناهوات. وتنظم مديرية إعادة بناء النسيج الاجتماعي أنشطة لإحياء لغة ناهوات في المركز الحضري لتعزيز الرفاه والفرص في بانثشيمالكو.

105- وتعزز المديرية العامة للتعددية الثقافية التابعة لوزارة الثقافة، المنشأة في عام 2019، حقوق الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال مجالات شتى: تعزيز الحقوق، وتنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز الثقافة.

106- وتتسق اللجنة الدائمة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية⁽³⁰⁾، التابعة لمكتب المدافع عن حقوق الإنسان، جهودها مع مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذه المسألة، من أجل حماية حقوق هذه الشعوب وتعزيزها.

107- ونُظمت حملة لمدة 34 يوماً بشأن الرعاية الصحية المتخصصة لكبار السن المنتمين إلى الشعوب الأصلية، شكلت النساء 75 في المائة من المستفيدين منها، وهو ما كفل حصول هذه الفئة السكانية على خدمات أساسية.

الأشخاص ذوي الإعاقة

108- في عام 2020، اعتُمد القانون الخاص لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³¹⁾، الذي أنشئ بموجبه المجلس الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتباره الهيئة المكلفة بقضايا الإعاقة والمسؤولة عن تعزيز السياسات وغيرها من التدابير ذات الصلة.

109- ووقّع المجلس الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على 22 اتفاقاً للالتزام بتوفير التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالين التقني والأكاديمي وفي مجال تنمية المهارات الشخصية، لتيسير إدماجهم في سوق العمل. كما أطلق هذا المجلس، بالاشتراك مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، "برنامج الإدماج المهني"، الذي أتاح لأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الحصول على عمل لائق، وبرنامج "حوّل شركتك إلى شركة شاملة للجميع"، الذي استُحدث في إطاره 11 مشروعاً شاملاً للجميع، مما ساهم في تعزيز مستوى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

110- وفي مجال الصحة، نُظمت أيام طبية شاملة في المناطق الريفية وأيام بشأن الصحة النفسية لفائدة مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمدون كلياً على الغير، مما ساهم في تحسين الحالة النفسية لأسر هؤلاء الأشخاص.

111- ويعمل حالياً 17 مركزاً للإرشاد والموارد في جميع أنحاء البلد، يستفيد 4 418 طالباً من خدماتها للتقييم النفسي التربوي، ويجري تنفيذ خطة للخدمات التعليمية الشاملة. ويستفيد من الاستراتيجية التربوية

للدعم من أجل الإدماج أكثر من 14 174 طالباً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ووفّر مركز الموارد من أجل إدماج الطلاب ذوي الإعاقة البصرية مواد المناهج الدراسية في أشكال ميسرة، استفاد منها 300 طالب من المكفوفين أو ضعاف البصر.

112- وعززت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا برنامجها للتعليم الشامل للجميع، لضمان إمكانية الحصول على التعليم للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت مراكز الإرشاد والموارد الدعم النفسي الاجتماعي والتقني لهذه الفئة من السكان، مما كفّل حصولها على خدمات تعليمية مناسبة ومواد تعليمية شاملة للجميع، مثل التطبيقات التكنولوجية والمعدات المتخصصة.

113- وأطلقت الدولة الخطة الاستراتيجية "إزالة الحواجز" (2021-2024)⁽³²⁾، التي تركز على تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تعزيز المؤسسات وتوسيع نطاق الرعاية الشاملة وتحديث الخدمات. وتشمل هذه الخطة التوقيع على 18 اتفاقاً استراتيجياً لتعزيز تعميم مراعاة منظور الحقوق.

114- وفي مجال الحماية الاجتماعية، منحت وزارة التنمية المحلية ما متوسطه السنوي 1 152 معاشاً تضامنياً للأشخاص ذوي الإعاقة في 29 بلدية. كما عززت الدولة الهياكل الأساسية الشاملة للجميع، حيث قادت، بالاشتراك مع وزارة الأشغال العامة والنقل، عملية تنفيذ المعيار التقني السلفادوري لإمكانية الوصول بغرض إزالة الحواجز المعمارية والحضرية، مما هيأ بيئة أكثر مراعاة لمعايير إمكانية الوصول.

115- وفي مجال العدالة، نُظمت حلقات عمل تدريبية لفائدة منظمات المجتمع المدني وقطاع العدل، وتجدر الإشارة إلى وضع بروتوكول لتقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وإنتاج مواد في أشكال ميسرة، مثل إصدار نسخ من الدستور والقوانين الوطنية بطريقة براي. واستُكملت هذه التدابير بخطة للتحقق التقني من مدى مراعاة معايير إمكانية الوصول في الهياكل الأساسية للمؤسسات العامة والخاصة.

116- وأنشأ مكتب المدعي العام للجمهورية مكتباً متخصصاً لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم خدمة الترجمة بلغة الإشارة السلفادورية، ويتيح الوثائق القانونية في أشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والنازحون داخلياً

117- في عام 2019، انضمت السلفادور إلى الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول، ووضعت خطة وطنية للاستجابة تتضمن 49 التزاماً في مجالات الحماية، والصحة، والتعليم، وسبل العيش، لتلبية احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين وملتمسي اللجوء. وتولت السلفادور الرئاسة المؤقتة لهذا الإطار خلال عام 2020، ورأست الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي في عام 2022.

118- وبإنشاء منصب نائب وزير الشتات والتنقل البشري⁽³³⁾، اتُّبع نهج شامل في تناول مسألة التنقل، بتعزيز الحق في حرية التنقل وحماية حقوق الإنسان للسلفادوريين في الشتات، الذين اعترف لهم بالحق في التصويت من خلال اعتماد القانون الخاص للتصويت في الخارج، الذي أتاح لأول مرة في تاريخ السلفادور لجميع السلفادوريين في الخارج إمكانية ممارسة حقهم في التصويت بشكل إلكتروني أو حضوري خلال العملية الانتخابية الأخيرة التي أُجريت في عام 2024. ولهذا الغرض، افتُتحت في الخارج مراكز لإصدار وثيقة التعريف الفريدة للسلفادوريين المقيمين في الخارج. وخلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُصدرت 55 ألف وثيقة تعريف فريدة، مما عزز إلى حد كبير عملية تسجيل الناخبين.

119- وأنشئت *القنصلية الافتراضية*، التي تقدم المساعدة والتوجيه بشأن قضايا الهجرة للسلفادوريين المقيمين في الخارج، وآلية التنسيق الوطنية المعنية بالتنقل البشري، التي تضم أكثر من 40 مؤسسة، منها النيابة العامة، لتوفير حيز لتنسيق عمليات وضع وتحسين السياسات العامة والإجراءات لفائدة الأشخاص

المتنقلين. وتشمل هذه الآلية ستة محاور ذات أولوية هي: منع الهجرة غير النظامية، والمساعدة والحماية، وتنقل اليد العاملة، وتقديم الخدمات للمهاجرين، وإعادة الإدماج، والعوامل البيئية.

120- ويسر تنفيذ برنامج هجرة اليد العاملة (تأشيرات H-2) تنقل اليد العاملة السلفادورية النظامي إلى الخارج، ويقدم برنامج *السلفادور+*، الذي يضم أكثر من 24 مؤسسة حكومية، 45 خدمة للسلفادوريين في الخارج، من خلال "معارض الخدمات". كما نُفذ برنامج "تغيير الحياة" لإعادة الإدماج المستدام للعائدين، الذي يقدم خيارات لإعادة الإدماج من خلال شبابيك الخدمات الشاملة في جميع أنحاء البلد، مع إعطاء الأولوية للمرأة المهاجرة. وتشمل هذه الجهود إعداد بروتوكول تقديم الخدمات للنساء العائدات، الذي يدعم اتباع نهج مشترك بين القطاعات واحترام حقوق الإنسان.

121- ووضع المجلس الوطني لقضايا الطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة خطة الرعاية والحماية الشاملة للأطفال والمراهقين المهاجرين العائدين ولأفراد أسرهم (2021-2024)، التي استناد منها 12 435 قاصراً خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2020 وتموز/يوليه 2024. وافتتحت أربعة مكاتب لهذا المجلس في مزار قنصليات في المكسيك ومكتب واحد في الولايات المتحدة، قدمت المساعدة إلى 3 571 مهاجراً قاصراً خلال مرحلة العبور أو في بلد المقصد.

122- ومنذ عام 2022، عزز المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة قدرته على تقديم الرعاية، بإنشاء ملجأين للنساء ضحايا العنف والنساء والأطفال المهاجرين العائدين، يقدمان الرعاية النفسية والمساعدة القانونية والاجتماعية.

123- وفي عام 2020، اعتمد القانون الخاص للرعاية والحماية الشاملة للأشخاص في حالات النزوح الداخلي القسري، بغرض الاعتراف بحقوق النازحين أو المعرضين لخطر النزوح وكفالتهم وحمايتهم. وأنشأت الدولة الوحدة المعنية بالنزوح القسري الداخلي التابعة لمكتب المدعي العام للجمهورية، التي تتولى معالجة هذه المسألة.

124- وتعززت لجنة إقرار صفة اللاجئ، التي افتتحت مقرها الخاص خلال هذا العام، مما يكفل حيزاً مناسباً لاستقبال ملتمسي اللجوء.

Notes

- 1 Decreto Ejecutivo No. 23, de fecha 19 de mayo de 2023. Véase en: <https://www.transparencia.gob.sv/instituciones/capres/documents/indice-de-decretos-ejecutivos>
- 2 Véase en: <https://www.transparencia.gob.sv/instituciones/instituto-salvadoreno-para-el-desarrollo-de-la-mujer/documents/555912/download>
- 3 Véase en: <https://www.transparencia.gob.sv/instituciones/injuve/documents/535099/download>
- 4 Véase en: <https://transparencia.asamblea.gob.sv/node/1829>
- 5 <https://cubo.gob.sv/cubo/>
- 6 <https://www.seguridad.gob.sv/presidente-nayib-bukele-anuncia-fase-vi-del-plan-control-territorial/>
- 7 Véase en: <https://www.seguridad.gob.sv/presidente-nayib-bukele-presenta-el-centro-de-confinamiento-del-terrorismo/>
- 8 Estas instituciones son: MRREE, MJSP, MINEDUCYT, MINSAL, MIGOBBDT, MTPS, MINTUR, FGR, PGR, ISDEMU, CONAPINA, PNC, DGME, ICJ.
- 9 Véase en: <https://w5.salud.gob.sv/archivos/UAITFVIOLENCIA/documentos-normativos/4-Protocolo-actuacion-interinstitucional-atencion-integral-inmediata-victimas-trata-de-personas.pdf>
- 10 Véase en: <https://www.mtps.gob.sv/2024/09/27/mi-primer-trabajo/>
- 11 Véase en: <https://simel.mtps.gob.sv/>
- 12 Ley General de Recursos Hídricos, Decreto Legislativo No. 253, de fecha 21 de diciembre del 2021, disponible en: <https://www.asamblea.gob.sv/sites/default/files/documents/decretos/38040F9D-D229-4C16-8F55-51EF058A2F0A.pdf>
- 13 Véase en: <https://www.asa.gob.sv/download/reglamento-especial-de-canonos/#>
- 14 Política Nacional del Medio Ambiente. <https://bibliotecaambiental.ambiente.gob.sv/documentos/politica-nacional-de-medio-ambiente/>
- 15 Plan Nacional de Cambio Climático 2022 – 2026.

- <https://bibliotecaambiental.ambiente.gob.sv/documentos/plan-nacional-de-cambio-climatico-2022-2026/>
- ¹⁶ <https://crecerjuntos.gob.sv/mesLactanciaMaterna>
- ¹⁷ Toda la documentación oficial del Ministerio de Salud de El Salvador, está disponible en el Centro de Documentación Virtual: <http://asp.salud.gob.sv/regulacion/default.asp>, así como la compilación de los Decretos de Emergencia por la pandemia COVID-19, que se pueden consultar en: <https://imprentanacional.gob.sv/compilacion-de-decretos-de-emergencia-por-covid-19/>
- ¹⁸ Ley Nacer con Cariño para un Parto Respetado y un Cuidado Cariñoso y Sensible para el Recién Nacido. Véase en: https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/Ley_nacer_con_carino.pdf
- ¹⁹ Protocolo para el abordaje de atenciones en el período preconcepcional, prenatal, parto, puerperio y emergencias obstétricas desde una perspectiva de derechos humanos. Véase en: <https://asp.salud.gob.sv/regulacion/pdf/otrosdoc/protocoloparaelabordajedeatencionesenelperiodopreconcepcionalprenatalpartopuerperioyemergenciasobstetricasdesdeunaperspectivadederechoshumanos.pdf>
- ²⁰ Protocolos de Asistencia para los períodos Preconcepcional, Prenatal, Parto y Puerperio de Bajo Riesgo Perinatal. Véase en: https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/PROTOCOLO_NACER_CON_CARINO.pdf https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/guia_salas_lactacia_materna.pdf
- ²¹ Ley Crecer Juntos para la Protección Integral de la Primera Infancia, Niñez y Adolescencia. Véase en: https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/DECRETO_LEY.pdf
- ²² <https://crecerjuntos.gob.sv/>
- ²³ Ley Amor Convertido en Alimento para el fomento, protección y apoyo a la lactancia materna. Véase en: <https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/Ley-Amor-convertido-en-Alimento.pdf>
- ²⁴ Guía para la instalación y funcionamiento de Salas de Lactancia Materna en centros de trabajo. Véase en: <https://fosalud.gob.sv/download/guia-para-la-instalacion-y-funcionamiento-de-salas-de-lactancia-materna-en-centros-de-trabajo/>
- ²⁵ Política Nacional de Apoyo al Desarrollo Infantil Temprano. Véase en: <https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/POLITICA-CRECER-JUNTOS-version-actualizada-DIC2023-modificada-21-de-mayo.pdf> [yhttps://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/POLITICA_CRECKER_JUNTOS_RESUMEN.pdf](https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/POLITICA_CRECKER_JUNTOS_RESUMEN.pdf)
- ²⁶ Estrategia Nacional del Juego “Juguemos Juntos”. Véase en: <https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/juguemos-juntos-documento.pdf>
- ²⁷ Lineamientos Técnicos para la implementación del Modelo de Atención Integral a la Primera Infancia. Véase en: <https://crecerjuntos.gob.sv/dist/documents/modelo-de-atencion-integral-a-la-primera-infancia.pdf>
- ²⁸ Política Pública para los Pueblos Indígenas de El Salvador, 2017. Disponible en: <https://derechodelacultura.org/wp-content/uploads/2019/06/Pol%C3%ADtica-para-Pueblos-Ind%C3%ADgenas-MICULTURA.pdf?view=download>
- ²⁹ Recetario Ancestral, Herencia Indígena y Afrodescendientes: Alimentos Nutritivos y Fáciles de Preparar, 2023. <https://www.cultura.gob.sv/lanzan-recetario-ancestral/>
- ³⁰ Documento Constitutivo de la Mesa Permanente de la Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos sobre Derechos Humanos sobre Derechos de Pueblos Indígenas, 2018, Disponible en: <https://www.pddh.gob.sv/portal/wp-content/uploads/2018/10/documento-constitutivo-pueblos-indigenas.pdf>
- ³¹ Consejo Nacional para la Inclusión de las Personas con Discapacidad (CONAIPD). Ley Especial de Inclusión de las Personas con Discapacidad. Véase en: <https://conaipd.gob.sv/wp-content/uploads/2021/01/Ley-Especial-de-Inclusi%C3%B3n-de-las-Personas-con-Discapacidad.pdf>
- ³² <https://conaipd.gob.sv/2021/12/03/dia-nacional-e-internacional-de-las-personas-con-discapacidad/>
- ³³ Reglamento Interno del Órgano Ejecutivo, art. 32 Competencias del Ministerio literales 23 al 29. Véase en: <https://www.transparencia.gob.sv/institutions/capres/documents/74663/download>.